النشرة الإخبارية
لمنظمة العفو الدولية
كانون الثاني/يناير ١٩٩١
JANUARY 1991

الهند

تزايد أحداث التعذيب والقتل في البنجاب

لا تزال التقارير ترد عن عمليات التعذيب المنهجي، والإعدام خارج نطاق القضاء، و«اختفاء» بعض الأشخاص في أثناء احتجازهم من قبل الشرطة في البنجاب. وهذه الولاية الهندية التي تطالب فيها مجموعات المعارضة المسلحة بإقامة دولة مستقلة للسيخ (خالستان)، تخضع للحكم المباشر من حكومة الاتحاد في نيودلهي منذ أيار/مايو ١٩٨٧. ومجموعات السيخ مسؤولة عن عمليات قتل ذات دوافع سياسية راح ضحيتها مئات من رجال الشرطة وأفراد قوات الأمن والمدنيين. وقد اتهمت قوات الأمن بشكل متكرر بإعدام عناصر سياسية نشطة في «مواجهات» مفتعلة حتى بعد أن أعلنت الحكومة في نيسان/أبريل ١٩٩٠ سحب أمر صادر عن الشرطة في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٩ بتقديم مكافأة لمن يقوم بـ «تصفية الإرهابيين».

ويقدَّر عدد الأشخاص المحتجزين حالياً في البنجاب بعدة آلاف. وقد أُبطلت أو أُضعفت عدة حصانات قانونية هامة لحماية المعتقلين بموجب قوانين الاعتقال الوقائي وقانون (منع) الأنشطة الإرهابية والمثيرة للاضطراب. وفي حالات أخرى، جرى ببساطة تجاهل الحصانات واعتقل الأشخاص بصورة عشوائية. لقد سهلت عمليات اعتقال الأشخاص دون الإعلان عنهم ووضعهم في الحبس الانعزالي، في أماكن سرية أحياناً، ظهور نمط من التعذيب، وتجاهلت الشرطة أحياناً أوامر المحكمة العليا بإيجاد المعتقلين «المختفين».

وتتعرض النساء للمعاملة السيئة والتعذيب بشكل متزايد. فقد تعرضت كل من غورميت كور، وغورديف كور للتعذيب في آب/أغسطس ١٩٨٩ في أثناء استجوابهما عن مكان وجود زوجيهما، كما تعرضتا للضرب، ودحرجت قضبان خشبية على سيقانهما. ومن طرق التعذيب الشائعة الأخرى فتح الساقين بقوة لإحداث تمزق في الحوض، وتعليق الأشخاص من السقف بشكل مقلوب، كما تستخدم الصدمات الكهربائية أيضاً.

وزُعم أن سجناء سياسيين قد قتلوا في أثناء احتجازهم من قبل الشرطة. ويصعب التحقيق في هذه القضايا لأن مسؤولي الشرطة غالباً ما ينكرون أية معرفة بالاعتقالات، أو يزعمون أن الشخص «هرب» أو توفي في «مواجهات» مع الشرطة.

ليس هناك أي تفسيرات للكثير من عمليات «الاختفاء». فعلى سبيل المثال، كان بالديف سنغ لا يتجاوز الخامسة عشرة عندما ألقي القبض عليه في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨. ورغم أنه تم الإفراج عن شقيقه التوأم، فإن أقرباءه أخفقوا في معرفة مصير بالديف سنغ أو مكان وجوده. وفي آب/أغسطس ١٩٩٠ اتصل هؤلاء الأقرباء بمنظمة العفو الدولية طالبين منها المساعدة في العثور عليه.

لقد شاعت انتهاكات حقوق الإنسان في البنجاب في ظل حكومة حزب المؤتمر، واستمرت في عهد حكومة ائتلاف الجبهة الوطنية. إن منظمة العفو الدولية تطالب الحكومة الجديدة في الهند بوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان، والتحقيق في الانتهاكات التي ارتكبت في الماضي.

أحد صبية الشوارع، عمره ١٦ سنة، ضربه رجال الشرطة بعد أن اقتادوه. ولم تسجّل حالته في سجلات الشرطة.

واستمع وفد منظمة العفو الدولية أيضاً إلى شهادة حول محاولة اختطاف جرت في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر واستهدفت فتاة صغيرة وهي الشخص الوحيد الذي نجا من عملية اختطاف خمسة أطفال شوارع في حزيران/يونيو الماضي، والشاهد الرئيسي عليها. و«اختفى» اثنان من الضحايا الآخرين، وعثر على جثتي الاثنين الآخرين وعليهما آثار التشويه البشع.

وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر عثر على جثة صبي في شارع آخر في الثامنة من العمر هو هوغو رينيه لبيز ريفيرا وعليها آثار ضرب مبرح وتزييف دموي وخنق. وهوغو لوبيز كان أحد صبية الشوارع الذي عثر على ناهامان كارمونيا مغشياً عليه في الطريق، ولأنه ظن أنه فارق الحياة، فقد وضع عليه قطعة من الورق الأبيض كما هي العادة عند وفاة الأطفال في غواتيمالا. ومنذ اعتداء الشرطة على ناهامان كارمون وموته على أيديهم.. فإن أي صبي من صبية الشوارع تعتقد الشرطة أن لديه معلومات حول ظروف موته كان يخضع بشكل متكرر للمضايقة والاستجواب، والضرب في بعض الاحيان.

* «غواتيمالا: حوادث الإعدام خارج نطاق القضاء وانتهاكات حقوق الإنسان ضد أطفال الشوارع» AMR 34/37/90، تموز/يوليو ١٩٩٠.

غواتيمالا

حث المرشحين على حماية حقوق الإنسان

زار وفد من منظمة العفو الدولية غواتيمالا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠. وفي أول مؤتمر صحفي للمنظمة في البلاد، أصدر الوفد رسالة مفتوحة يناشد فيها المرشحين في انتخابات الرئاسة في تشرين الثاني/نوفمبر توضيح الخطوات التي سيتخذونها لتحسين وضع حقوق الإنسان في غواتيمالا.

وسلط المؤتمر الصحفي الضوء على آخر تقرير لمنظمة العفو الدولية عن الانتهاكات ضد أطفال الشوارع،* وتلقى تغطية كبيرة من الصحف المحلية وفي محطات الإذاعة والتلفزيون في غواتيمالا.

والتقى الوفد أيضاً بعدد من المسؤولين الحكوميين ومجموعات حقوق الإنسان المحلية والمنظمات المستقلة وضحايا الانتهاكات الأخيرة. وسعى الوفد بشكل خاص إلى الحصول على معلومات عن التحقيق الجاري في قضية أحد صبية الشوارع، في الثالثة عشرة من العمر، يدعى ناهامان بعد تعرضه لاعتداء وحشي على أيدي الشرطة. وألقي القبض على أربعة من رجال الشرطة واتهموا بتورطهم في الجريمة، وتضمنت الأدلة ضدهم روايات دامغة لشهود عيان.

إلا أنه من بين آلاف قضايا انتهاكات حقوق الإنسان التي أوردتها الأنباء في غواتيمالا في السنوات الأخيرة، ليس هناك سوى قضية واحدة حسب علم منظمة العفو الدولية أدت التهم الجنائية فيها إلى إصدار أحكام بإدانة أعضاء في قوات الأمن. وفي عام ١٩٨٨ أدين ستة من رجال الشرطة، وسجنوا بتهمة اختطاف وقتل اثنين من المهندسين الزراعيين من كويتسالتينانغو في عام ١٩٨٧. وعلى الرغم من أن فحوص الطب الشرعي اثبتت وجود علاقة قوية تربطهم بالجريمة، فقد أفرج عنهم في تموز/يوليو ١٩٩٠ بعد أن قامت محكمة استئناف بإلغاء أحكام الإدانة الصادرة بحقهم.

صورة هوغو رينيه لوبيز ريفيرا وهو في نعشه.

حملة إنقاذ سجناء الشهر

كل واحد ممن نروي قصصهم على هذه الصفحة يعد سجيناً من سجناء الرأي. وقد ألقي القبض على كل منهم بسبب معتقداته الدينية أو السياسية أو لونه أو جنسه أو أصله العرقي أو لغته. ولم يستخدم أي منهم أساليب العنف أو يروّج لها. ويعد استمرار احتجازهم انتهاكاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن هيئة الأمم المتحدة. ويمكن للنداءات الصادرة من أنحاء العالم كافة أن تساعد على تأمين إطلاق سراحهم أو تحسين الظروف المحيطة بهم داخل المعتقلات. ومراعاة لصالحهم ينبغي انتقاء عبارات الرسائل التي توجه إلى السلطات بحرص وكياسة. كما ينبغي عليك أن تؤكد أن اهتمامك بحقوق الإنسان لا يرجع بأي حال من الأحوال إلى ميول سياسية معينة. ويجب في جميع الأحوال الامتناع عن مراسلة السجين مباشرة.

يو با ثو الذي يقضي حكما بالسجن ٢٠ سنة مع الأشغال الشاقة في ميانمار.

ميانمار

يو با ثو: كاتب في الثانية والستين، وعضو بارز في الرابطة القومية للديمقراطية، وهي حزب سياسي مشروع، يقضي حكماً بالسجن لمدة ٢٠ عاماً مع الأشغال الشاقة.

والمعروف أنه قد ألقي القبض على يو با ثو في مطلع عام ١٩٨٩، وهو ضابط بحري سابق، وأحد أشهر كتاب القصة في ميانمار، كما كان أيضاً رئيساً لاتحاد الكتاب. وتروي قصصه تجاربه في صفوف البحرية، ويدور موضوع أحدث رواياته حول حادث غرق سفينة قبل أكثر من ٣٠ عاماً.

في ٥ تشرين الأول/أكتوبر الماضي مثل يو با ثو أمام محكمة عسكرية بتهمة حث أفراد في القوات المسلحة على الانضمام لحركة الديمقراطية. وأدين بالتهمة المذكورة وحكم عليه بالسجن عشرين عاماً مع الأشغال الشاقة.

منذ تموز/يوليو ١٩٨٩ لا تنفك المحاكم العسكرية، برئاسة ضباط في الجيش، تصدر أوامر باحتجاز قادة الحركة المناصرة للديمقراطية بميانمار. وأعضاؤها النشطين. ويجرَّد المتهمون في هذه المحاكم من حقوقهم. ويجوز لهذه المحاكم رفض استدعاء شهود «غير ضروريين» وليس لزاماً عليها تقديم شهود اتهام. وأدنى حكم يجوز لها إصداره هو السجن ثلاثة أعوام مع الأشغال الشاقة، أما أقصى حكم فهو الإعدام. وقرار المحكمة العسكرية هو قرار نهائي، ولا يجوز الاستئناف ضد الحكم. وكثيرون من المدانين من قبل المحاكم العسكرية هم سجناء رأي.

يو با ثو محتجز الآن بسجن انسين في يانغون، ويقال إنه في حبس انفرادي، وهو مصاب بالتهاب الفقر المزمن، وهي حالة تشبه التهاب المفاصل، تصيب العمود الفقري وتسبب ألماً وتيبساً. ولا يعرف إذا كان يتلقى علاجاً طبياً لهذه الحالة أم لا.

■ يرجى كتابة رسائل تتسم بالأدب واللياقة تناشد بإطلاق سراحه على الفور ودون قيد أو شرط، ثم إرسالها إلى:

General Saw Maung/Chairman
State Law & Order/Restoration
Council/ Yangon (Rangoon)
Union of Myanmar (Burma).□

بوركينا فاسو

أُحتُجز كل من سيني كوناندا رئيس الجمعية الوطنية لطلبة بركينابة، وسيه سليمان كوليبالي، عضو اللجنة التنفيذية للجمعية المذكورة، دون تهمة أو محاكمة منذ إلقاء القبض عليهما عقب احتجاجات طلابية في أيار/مايو ١٩٩٠.

قدمت الجمعية الوطنية لطلبة بركينابة في بداية أيار/مايو عدداً من المطالب إلى سلطات الجامعة، بما في ذلك حق استخدام غرف في الجامعة لعقد اجتماعات الجمعية. وعندما رفضت هذه المطالب، احتل الطلبة بعض الغرف في الجامعة احتجاجاً على ذلك. وتدخلت الشرطة والجيش، وفُصِل ١٠ طلبة من الجامعة.

وألقي القبض على أكثر من ٤٠ طالباً عندما فرقت الشرطة مظاهرات أخرى طالبت بالتفاوض مع سلطات الجامعة وإعادة الطلبة المفصولين. وعلى الرغم من إطلاق سراح العديد منهم في وقت لاحق، فلا يزال أربعة محتجزين في الاعتقال الانعزالي في أواغادوغو، إما في مقر قيادة الأمن والشرطة أو في مبنى دار الحكومة الذي يستخدم كمركز اعتقال. وأرغم ثمانية طلاب آخرين على الانضمام إلى الجيش، ويحتجزون في بو وديدوغو وكودوغو. ولم توجه أية تهمة إلى أي من الطلبة المذكورين. وقد حرموا من الزيارات منذ إلقاء القبض عليهم ولم تبلغ أسرهم بأماكن احتجازهم كل على حدة في السجن أو ثكنات الجيش. وتعتبر منظمة العفو الدولية جميع الأشخاص الاثني عشر سجناء رأي.

ووردت تقارير عن التعذيب عقب عمليات إلقاء القبض في أيار/مايو، وتوفي في المعتقل بوكاري دابو، وهو طالب يدرس الطب، وربما كانت وفاته بسبب التعذيب أو المعاملة السيئة. ولم تستجب الحكومة للدعوات بإجراء تحقيق في وفاته.

■ يرجى أن تبعث رسائل تتسم بالأدب واللياقة للمطالبة بإطلاق سراح سيني كوناندا وسيه سليمان كوليبالي والطلبة الآخرين المحتجزين منذ أيار/مايو ١٩٩٠ إلى العنوان التالي.

Président Blaise Compaoré
Présidence du Faso
Ouagadougou/Burkina Faso.□

سوريا

مفيد معماري، معلم في الثالثة والأربعين، محتجز دون تهمة أو محاكمة منذ عام ١٩٨٠ بسبب الاشتباه بانتمائه للحزب الشيوعي – المكتب السياسي المحظور نشاطه في البلاد.

ألقي القبض على مفيد معماري في ١٥ آذار/مارس ١٩٨٠ بموجب أحكام حالة الطوارئ المعمول بها في البلاد منذ عام ١٩٦٣. ونقل من سجن كفر سوسة الى مركز اعتقال في دمشق في شباط/فبراير ١٩٨٦ حيث استجوب من قبل إدارة الأمن السياسي. وورد أنه احتجز في حبس انفرادي وتعرض للتعذيب لإرغامه على التبرؤ من انتمائه للحزب الشيوعي – المكتب السياسي. وأصدرت منظمة العفو الدولية مناشدات عاجلة نيابة عنه في نيسان/أبريل ١٩٨٦.

تأسس الحزب الشيوعي – المكتب السياسي عام ١٩٧٣ بعد وقوع انشقاق في صفوف الحزب الشيوعي السوري. وقد ألقي القبض على أعضائه بسبب معارضة الحزب الحالية من العنف لسياسات الحكومة الحالية، ولا سيما تدخل سوريا في لبنان منذ عام ١٩٧٦. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠ ألقي القبض على أعضاء بارزين في هذا الحزب، من بينهم رياض الترك، السكرتير الأول للحزب، بعد توقيع سوريا على معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفياتي ومحاولات القوى السياسية السورية تشكيل ائتلاف معارض للحكومة.

ألقي القبض على أكثر من ٢٠٠ عضو في الحزب الشيوعي – المكتب السياسي منذ عام ١٩٨٠. وأفرج عن البعض بعد مضي فترات قصيرة، إلا أن معظمهم لا يزالون في الاحتجاز دون تهمة أو محاكمة.

وقد ورد أن مفيد معماري محتجز حالياً في سجن صيدنايا قرب دمشق.

يرجى إرسال رسائل تتسم بالأدب واللياقة للمناشدة بإطلاق سراح مفيد معماري إلى:

صاحب الفخامة السيد خالد الأنصاري
وزير العدل
شارع نصر، دمشق
الجمهورية العربية السورية. □

إن الأمور التي تستدعي اهتمام منظمة العفو الدولية في منطقة آسيا والمحيط الهادي، بمقتضى نطاق تفويضها، لا تزال اليوم كما كانت قبل ٣٠ عاماً؛ فما برحت حكومات المنطقة، على اختلاف اتجاهاتها وميولها السياسية، تحتجز سجناء الرأي؛ وما زال التعذيب منتشراً على نطاق واسع؛ ولا يكاد يمر يوم دون أن «يختفي» شخص، أو يُعدم آخر خارج نطاق القضاء؛ أما عقوبة الإعدام فما زالت قائمة، وتطبقها الكثرة الغالبة من حكومات المنطقة.

والواقع أن لغة انتهاكات حقوق الإنسان لغة عالمية؛ «فسجين الرأي» و«الاختفاء»، و«الإعدام خارج نطاق القضاء»، و«المحاكمة الجائرة» – كل هذه كلمات مألوفة متداولة بصورة أو أخرى في شتى أنحاء العالم. على أن انتهاكات حقوق الإنسان في آسيا والمحيط الهادي لها أسماء وأوصاف أخرى تُعرف بها محلياً؛ فعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء تُعرف في الهند بحوادث القتل في أثناء «المناوشات»، وفي الفلبين باسم «الإنقاذ». أما في ميانمار فيستخدم المعذِّبون لفظة «الطريق الحديدي» وصفاً لإحدى طرق التعذيب، حيث يدحرجون قضيباً من الحديد أو الخيزران على ساقي الضحية مراراً وتكراراً، ولا يدعونه إلا وقد كشطوا جلده كشطاً.

وكثيراً ما تحدث انتهاكات حقوق الإنسان عندما تواجه الحكومات معارضة مسلّحة. وفي جميع أنحاء منطقة آسيا والمحيط الهادي، تمخّضت النزاعات العرقية والقومية عن صراعات مديدة ومريرة. ولطالما تلقّت منظمة العفو الدولية تقارير عن تعذيب السجناء وقتلهم على أيدي حكومات ومجموعات معارضة مسلّحة، في سياق صراعات مسلّحة؛ والمنظمة تدين جميع هذه الانتهاكات إدانة مطلقة، كائنا ما كان مرتكبها. كما أن القانون الدولي ينص نصاً واضحاً على أن الحكومات يجب عليها ألا تلجأ أبداً للتعذيب والإعدام خارج نطاق القضاء، مهما كانت الظروف التي تواجهها.

وتشمل هذه المنطقة، الأكثر كثافة سكانية في العالم، عدداً من أغنى وأفقر البلدان على وجه الأرض. ولقد شهد العقد الماضي اضطراباً سياسياً واسع النطاق، أدّى إلى تزايد احترام حقوق الإنسان الأساسية في بعض البلدان، وإلى تدهور أوضاع حقوق الإنسان في بعضها الآخر. وفي أحيان كثيرة جداً، تعهدت الحكومات، لدى تسلّمها زمام الحكم، بوضع حدّ لانتهاكات حقوق الإنسان، بيد أنها تقاعست عن تحقيق ذلك.

أمّا التحدي الذي يجب التصدي له خلال التسعينيات، فيتمثل في توعية الجماهير بحقوق الإنسان، بأوسع معنى من معاني كلمة «التوعية»؛ بالتأكد من أنه ما من حكومة على وجه الأرض تستطيع أن تحيط أنشطتها غير المشروعة بسياج من السرية، وأن حقوق الناس كافة، حتى أفقرهم، تلقى الدعم الذي ينبغي لها؛ وبتأسيس حركة عالمية حقاً، تكون قادرة على اتخاذ إجراء ضد انتهاكات حقوق الإنسان، حيثما كانت. □

آسيا والمحيط الهادي

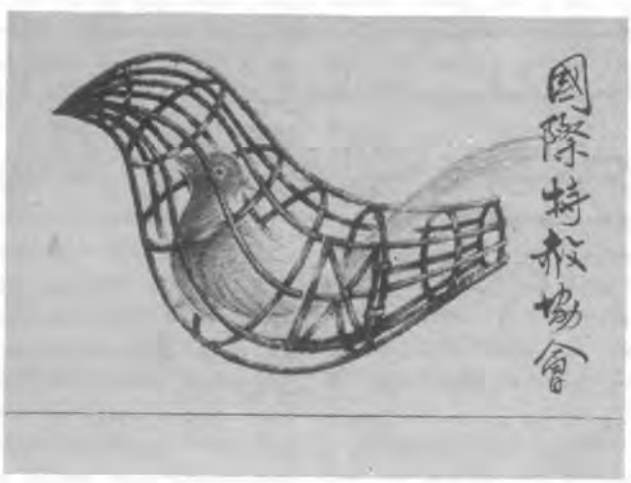

تأسيس حركة لحقوق الإنسان

يعمل أعضاء منظمة العفو الدولية في منطقة آسيا والمحيط الهادي من أجل رجال ونساء سُجنوا ظلماً في مختلف أنحاء العالم؛ ولم تقف حواجز اللغة والثقافة حائلاً دون قيامهم بجهودهم ومساعيهم. فعندما أعلن القس تشينووبي سيمون فاريساني – أحد سجناء الرأي وعميد الكنيسة اللوثرية في جنوب إفريقيا – إضرابه عن الطعام في أوائل عام ١٩٨٧، ناشد الفرع الياباني الجماهير في كافة أنحاء اليابان الكتابة للسلطات في جنوب إفريقيا. ولم تمر بضعة شهور حتى أُفرج عن العميد فاريساني؛ وقد أقرّ هو نفسه بما كان للعدد الضخم من الرسائل المرسلة من اليابان من أثر عظيم في إطلاق سراحه. ونظراً لأن أحداً من العاملين في السجن الذي كان محبوساً فيه لم يكن يستطيع قراءة اللغة اليابانية، اضطرت السلطات الى ترجمة آلاف الرسائل، متحملة في سبيل ذلك نفقات لا يستهان بها، لتكتشف في النهاية أنها جميعاً تطالب بشيء واحد: أن «افرجوا عن العميد فاريساني».

ويقوم أعضاء مجموعات منظمة العفو الدولية، في إطار جهودهم لتأمين إطلاق سراح السجناء الذين تبنوا قضاياهم، بكتابة الرسالة تلو الأخرى للمسؤولين الرسميين، والقضاة، وموظفي السجون – لأي شخص قد يكون في مقدوره المساعدة. كما يسعى الأعضاء، في الوقت نفسه للإعلان عن محنة السجين في الصحافة المحلية، أو للاتصال بالسفارات، أو الالتماس من أشخاص ذوي نفوذ التوقيع على عرائض واحتجاجات التأييد. وحرصاً على الحياد والتجرد، لا تعمل أي مجموعة إلا من أجل سجناء محتجزين في بلدان غير بلدها.

ولكن أيجدي ذلك شيئاً؟ لا تزعم منظمة العفو الدولية لنفسها الفضل في إطلاق سراح أي سجين؛ ولكن حالما «تتبنى» المنظمة قضية أحد سجناء الرأي، فإنها لا تكف عن مساعيها أبداً. وقد تكون هذه المساعي مجدية أحياناً، حتى عندما لا يرد أي رد رسمي. فقد قال سنجينان، بعد إطلاق سراحها عام ١٩٧٥ من السجن الوطني في مدينة هوتشي منه (سايغون آنذاك): «كان بمقدورنا دائماً أن نلمس آثار الاحتجاجات الدولية عندما تحدث... إذ تزيد حصتنا من الطعام، ويقل الضرب داخل السجن... ولكن ما أن تتوقف الرسائل، يظهر الطعام القذر، ويعود القمع من جديد».

ويشترك أعضاء منظمة العفو الدولية أيضاً في الحملات الوطنية والدولية التي تُشنّ من أجل لفت أنظار العالم لانتهاكات حقوق الإنسان في بلدان معيّنة. وتُبرز هذه الحملات، في كثير من الأحيان، شيوع ممارسات مثل الاعتقال بدون محاكمة، والتعذيب، وعقوبة الإعدام، والإعدام خارج نطاق القضاء.

وقد جرت حملة منظمة العفو الدولية ضد انتهاكات حقوق الإنسان في البرازيل ما بين أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ وشباط/فبراير ١٩٨٩. وفي اليابان، انهال سيل من المناشدات على السلطات البرازيلية من ٢٣ مجموعة، تحث الحكومة على الكف عن تعذيب الفلاحين المتنازعين حول ملكية الأرض، وإعدامهم خارج نطاق القضاء. وأعدّت المجموعات اليابانية نشرة إعلامية، وسرعان ما وزعت جميع النسخ البالغ عددها ٧٠٠٠ نسخة.

وتجري هذه الجهود في جميع أنحاء منطقة آسيا والمحيط الهادي، في إطار الحركة العالمية التي ترمي إلى ممارسة الضغط على الحكومات لتكف عن إهدار حقوق الإنسان. وثمة اليوم فروع راسخة لمنظمة العفو الدولية في كلّ من هونغ كونغ، والهند، واليابان، ونيوزيلندا، وأستراليا؛ ومجموعات نشيطة في سبعة بلدان، وأعضاء ومؤيدون مستقلون في سبعة بلدان أخرى.

وليست منظمة العفو الدولية بأي حال المثل الوحيد لحركة حقوق الإنسان عموماً في المنطقة؛ فقد رفعت مجموعات نسائية راية حقوق المرأة: ونافحت عناصر نشطة في بلدان عديدة عن قضية الأطفال: كما انبرى العديد من الرجال والنساء، من جميع أنحاء المنطقة، لمناصرة قضايا البيئة والإسكان والتنمية، علماً بأن ذلك يعرضهم للأخطار في كثير من الأحيان. وقد اتصل بعضهم بمنظمة العفو الدولية عندما أصبحوا سجناء رأي؛ وبعضهم استمر في اكتساب أنصار جدد في النضال العالمي من أجل حقوق الإنسان.

وفي عام ١٩٦٥، اعتقلت الحكومة الهندية إحدى المناضلات من أجل حقوق الإنسان، وهي مريدولا ساراباهي؛ فتبنتها منظمة العفو الدولية باعتبارها سجينة رأي. وخلال الشهور الأولى من سجنها، تلقت بطاقات من أعضاء منظمة العفو الدولية في العالم أجمع، ممّا أمدّها بالأمل والشجاعة والصبر على سجنها. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٦٨، بعد إطلاق سراحها، ساعدت في تأسيس أول مجموعة لمنظمة العفو الدولية في الهند.

وبعد ذلك بعشر سنوات، شنّت هذه المجموعة حملة لإقناع الحكومة الهندية بالتصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهما اتفاقيتان تعطيان سنداً قانونياً للمبادئ التي يضمها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد جُمع أكثر من ٣٠٠٠ توقيع على التماس يحثّ الحكومة على التصديق. وفي ١٠ نيسان/أبريل، خلال الحملة المذكورة، انضمت الهند إلى الاتفاقيتين. ودُعي وفد من الفرع لزيارة رئيس الوزراء، وتقديم التماس منظمة العفو الدولية.

وما برحت منظمة العفو الدولية تزداد نمواً ورسوخاً في الهند؛ وها هم أولاء أعضاؤها هناك يشتركون في المناشدات والحملات ضد انتهاكات حقوق الإنسان في مختلف أنحاء العالم. وقد اضطلع فرع الهند بدور بارز في حملة المنظمة عام ١٩٨٧ من أجل حقوق الإنسان في كمبوتشيا (كمبوديا حالياً): وقامت المجموعات في طول البلاد وعرضها بجمع التوقيعات على التماس، قُدّم إلى سفارة كمبوتشيا في نيودلهي. وفي حزيران/يونيو ١٩٨٨، قام فرع الهند ببذل المساعي لكسب تأييد السفارة البريطانية بصدد بواعث القلق المتعلقة بحقوق الإنسان في المملكة المتحدة، في أعقاب نشر تقرير لمنظمة العفو الدولية بعنوان: «أعمال القتل على أيدي قوات الأمن في أيرلندا الشمالية».

ولكي يستطيع أعضاء منظمة العفو الدولية النهوض بأعباء الحملات، فلا مندوحة لهم عن جمع الأموال لسد نفقات البريد، والأدوات المكتبية، وطباعة المواد المتعلقة بالحملات، إلى جانب الكثير من النفقات الثانوية التي يتحملونها إبان قيامهم بحملة أو نشاط ما.

منظمة العفو الدولية – نحو التسعينيات

كما تقوم مجموعات المنظمة، في مختلف أنحاء المنطقة، ببيع القمصان، والمصنوعات اليدوية، وبطاقات التهاني. وتشترك فروع هونغ كونغ في سباقات المشي مسافات طويلة، التي تتكفل برعايتها جهة ما؛ وقد تبرّع الفنانون في نيوزيلندا بأعمالهم في مزاد علني خيري لحساب منظمة العفو الدولية. وأقيمت حفلات موسيقية دعائية للعمل من أجل حقوق الإنسان في كلّ من الفلبين، ونيوزيلندا، والهند، واليابان. وأقنع فرع اليابان ٢٨ فناناً يابانياً شهيراً بالمساهمة في «معرض ملصقات الحرية في الثمانينيات»، وهو معرض متنقل طاف في البلاد في حافلة قديمة يقودها متطوعون.

وتنمية برنامج الحملات التي تقوم بها منظمة العفو الدولية تمثل تحدياً يزيد من صعوبته التعدد الهائل للغات المستعملة في مختلف أنحاء منطقة آسيا والمحيط الهادي. فلكي يتسنى الوصول إلى هذه الجماهير، لا بدّ من أن تكون المعلومات والحملات جميعها متعدّدة اللغات. ونادراً ما تتوفر الأموال اللازمة لسد نفقات الترجمة إلى مختلف اللغات؛ غير أن جهود المتطوعين العاديين في مختلف أنحاء المنطقة تساعد كثيراً في هذا المجال.

وتصدر النشرات الإخبارية بصورة منتظمة باللغات الكورية واليابانية والأوردية والتاميلية والتايلاندية. ومن بين الأولويات في المستقبل زيادة عدد مطبوعات منظمة العفو الدولية باللغة الصينية، وإصدار النشرة الإخبارية الدولية باللغتين البنغالية والهندوسية. وتقوم المجموعات في تايوان حالياً بإعداد نسخة صينية من «حملة إنقاذ سجناء الشهر»؛ وقد أصدرت نشرات ومواد أخرى تتعلق بحملات المنظمة الأخيرة من أجل النقابيين المسجونين، وحقوق الإنسان في كوريا الجنوبية. كما تُرجم عدد من المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتمّ توزيعها في جميع أنحاء المنطقة.

ومن العناصر الأساسية لتطوير برنامج فعّال متعدّد اللغات وكالة تقدم خدمات النشر والتوزيع الإقليمية، وتعرف باسم «وكالة آسيا للتوزيع»، ومقرها هونغ كونغ. وتسعى الوكالة لتقديم طائفة كبيرة متنوعة من خدمات الترجمة والتوزيع، وتخطط لأن يكون بمقدورها، في نهاية الأمر، إنتاج وتوزيع أشرطة الكاسيت، وأفلام الفيديو، والمواد الدعائية، المعدة خصيصيً لمنطقة آسيا والمحيط الهادي.

تلعب التوعية بحقوق الإنسان دوراً لا غنىً عنه في تعبئة الجماهير للاشتراك في هذه الحركة العالمية. وتسعى مجموعات منظمة العفو الدولية إلى توعية الجماهير بقضايا حقوق الإنسان، عن طريق المسارح المقامة في الشوارع، والندوات، والمعارض؛ ففي باكستان، تعد مجموعة لاهور مسرحيات يدور موضوعها حول حقوق الإنسان، ويعرضونها في مدن الأكواخ والمناطق الريفية. وفي بنغلاديش، نظمت مجموعة مادارِيبور ندوات ونصبت اكشاكاً للاستعلامات،

مجموعة جامعة يونغ نام، في كوريا الجنوبية، تجمع التوقيعات على القماش موجه لحكومة سري لنكا.

بحيث يوافق ذلك يوم المرأة العالمي لعام ١٩٩٠. وقد تمكنت المجموعة من جمع ١٠ آلاف توقيع على مناشدة من أجل سجينات الرأي؛ وقامت بترجمة مقالة نُشرت في النشرة الإخبارية لمنظمة العفو الدولية، حول «النساء وحقوق الإنسان»، إلى اللغة البنغالية لتوزيعها على الجماهير.

لقد أثمر نمو الوعي بقضايا حقوق الإنسان، وتخفيف القيود السياسية في بعض البلدان، عن زيادة كبيرة في عدد أعضاء منظمة العفو الدولية في منطقة آسيا والمحيط الهادي. وتخفيف القيود المفروضة على الحرية النقابية، وحرية التعبير والاجتماع في نيبال، بعد حركة احتجاج دامت شهوراً من أجل التغيير السياسي، هذا التخفيف صاحبته موجة من الاهتمام بمنظمة العفو الدولية والتحمس لمبادئها. وشُكّلت عدة مجموعات جديدة في نيبال، من بينها مجموعة نسائية في كتمندو؛ تجري الآن أنشطة الحملات المتعلقة بشتى القضايا على قدم وساق. وقامت مجموعة بيراتنغار بتوزيع أكثر من ١٠ آلاف كتيب يدعو إلى إلغاء عقوبة الإعدام، وبنشر وبيع مجموعة من القصائد تدور حول هذه العقوبة.

ولم تكد تُرفع الأحكام العرفية في تايوان، حتى شُكّلت مجموعتان من مجموعة منظمة العفو الدولية في العاصمة تايبي. وفي آذار/مارس ١٩٩٠، نصبت هاتان المجموعتان أكشاكاً للمعلومات، وجمعتا آلاف التوقيعات على القماش يدعو إلى وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد النساء في شتى بلدان العالم.

وشُكّلت في ماليزيا لجنة لتسجيل منظمة العفو الدولية كمنظمة ماليزية؛ وقُدّم إلى السلطات دستور تمشيا مع ما يقتضيه القانون الماليزي. وعقد أكثر من ٧٠ عضواً دولياً اجتماعاً افتتاحياً؛ وهم الآن بانتظار سماح السلطات لهم بتشكيل مجموعات رسمية تابعة لمنظمة العفو الدولية.

وفي باكستان، شهد عام ١٩٨٩ تأسيس مجموعات في لاهور وكراتشي وإسلام آباد؛ وها هي ذي تقوم بنشر نشرات إعلامية عن منظمة العفو الدولية، ووثائق تتعلق بالإجراءات والحملات باللغة الأوردية. وتبدي الصحافة الباكستانية تعاطفاً نحو قضايا حقوق الإنسان، فتقوم بتغطيتها، وتساعد مجموعات المنظمة في التأكيد على الطبيعة العالمية لقضايا حقوق الإنسان. وقد تبنّت مجموعة لاهور قضية أحد سجناء الرأي في كوريا الجنوبية، وتعمل حالياً، مع مجموعات في فرنسا وإيطاليا، على تأمين إطلاق سراحه.

وعلى الرغم من أن فرض منع التجول مساءً في كراتشي يجعل من الصعب على المجموعة أن تعقد الاجتماعات العامة، فما برح الأعضاء يرسلون الخطابات إلى حكومة السودان، مناشدين إياها أن تطلق سراح سجينين من سجناء الرأي؛ وقد قاموا مؤخراً بنشر مقالات عن نشاط منظمة العفو الدولية في الصحف القومية والمجلات الطبية.

وتشمل عقوبة الإعدام القضايا الرئيسية التي يمكن لإعضاء منظمة العفو الدولية مخاطبة حكوماتهم بشأنها، والحث على إبرام الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. وقد أتاحت الحملة العالمية التي شنتها المنظمة عام ١٩٨٩، لإلغاء عقوبة الإعدام، الفرصة لأعضائها لتنظيم سلسلة من الأنشطة الموجّهة نحو بلدانهم وبلدان أخرى.

أما مجموعات منظمة العفو الدولية في الفلبين فقد بعثت بمئات من الرسائل إلى المسؤولين الرسميين وأجهزة الإعلام في كل من جامايكا، وغرانادا، وسنغافورة، وتايوان، تسوق فيها الحجج المؤيدة لإلغاء عقوبة الإعدام، تحث الحكومات على وقف الإعدامات وإلغاء عقوبة الإعدام.

وبينما كانت الحملة جارية مجراها، دعت حكومة الفلبين إلى إعادة فرض عقوبة الإعدام. وفي جلسة علنية عقدتها لجنة مجلس الشيوخ حول التعديلات الدستورية ومراجعة القوانين والمدونات، استشهد ممثلو منظمة العفو الدولية والتحالف الفلبيني لدعاة حقوق الإنسان بعدم وجود دليل قاطع على أن للإعدام أثراً رادعاً. ونشرت مجلة مانيلا كرونيكل رسائل من مجموعات المنظمة في هولندا، تجادل أيضاً ضد إعادة فرض عقوبة الإعدام. لقد كان هذا التدخل من قبل مجموعات منظمة العفو الدولية في مختلف أنحاء العالم من العوامل التي حدت بلجنة مجلس الشيوخ إلى أن تقرر إرجاء مناقشة هذه القضية إلى عام ١٩٩١.

وفي حزيران/يونيو ١٩٨٩، لفتت مجزرة بكين أنظار العالم إلى الصين؛ فاستجاب فرع هونغ كونغ لهذا الاهتمام بالعمل ليل نهار من أجل تقديم معلومات منظمة العفو الدولية إلى أجهزة الإعلام والجماهير. وفي وقت لاحق من العام نفسه، اضطلع الفرع ببرنامج يتطلب جهداً جهيداً، لمساعدة طالبي اللجوء السياسي الفيتناميين؛ وهذا يشكل محوراً رئيسياً يدور حوله نشاط منظمة العفو الدولية فيما يتعلق باللاجئين. وبالتعاون مع الأمانة الدولية للمنظمة في لندن، أثار فرع هونغ كونغ مع الحكومة بواعث قلق منظمة العفو الدولية بشأن إجراءات التدقيق في حالات طالبي اللجوء، واحتج على الإعادة القسرية لأكثر من ٥٠ من هؤلاء إلى فيتنام في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩. وفي الوقت ذاته، لم يكف أعضاء المنظمة في هونغ كونغ عن إرسال المناشدات من أجل سجناء الرأي في كوريا الجنوبية والسودان وإثيوبيا.

وكثيراً ما يسعى أعضاء منظمة العفو الدولية في المنطقة إلى كسب تأييد الزعماء السياسيين في مجال حقوق الإنسان. فقد شكّل بعض نواب البرلمان الوطني في أستراليا مجموعة تضمّ أعضاء من جميع الأحزاب، لتجعل قضايا حقوق الإنسان مدار اهتمامها؛ وسعوا لكسب تأييد حكومتهم بشأن هذه القضايا، وبشأن بواعث قلق المنظمة في مختلف أنحاء العالم، منذ عام ١٩٧٤. ولم يؤيد جميع الزعماء السياسيين في أستراليا منظمة العفو الدولية تأييداً مطلقاً؛ ففي عام ١٩٨١، اتهم

كريشنا براساد باتاراي، رئيس وزراء نيبال، وأحد سجناء الرأي سابقاً، يشعل شمعة منظمة العفو الدولية خلال مراسيم الاحتفال بانتهاء «ورشة تدريب الأعضاء» في تموز/يوليو ١٩٩٠. وقد حضر الحفل ممثلون من مجموعات منظمة العفو الدولية الإحدى عشرة في نيبال، بما فيها تلك التي لا تزال في طور التكوين.

رئيس وزراء ولاية كوينزلاند المنظمة بأنها «ذراع للدعاية الشيوعية».

وفي أيار/مايو ١٩٩٠، شُكّلت مجموعة لمنظمة العفو الدولية مؤلفة من جميع الأحزاب السياسية في البرلمان الياباني. وقد حضر الأمين العام للمنظمة إيان مارتن المؤتمر الصحفي الذي عُقد للإعلان عن تشكيل هذه المجموعة. وسرعان ما انضم للمجموعة ٤٠ نائباً برلمانياً، وتضاعف عدد الأعضاء منذ ذلك الوقت.

كما شهد العقد المنصرم عدة مبادرات خارج إطار الهياكل الحكومية الرسمية، كان لها الأثر في إرساء وسائل وأجهزة لحماية حقوق الإنسان وإعلاء شأنها على الصعيد الإقليمي. ففي عام ١٩٨٣، حضرت ٣٧ منظمة غير حكومية من ١٢ بلداً اجتماعاً قام بالتنسيق له «جمعية الحقوق لآسيا وغربي المحيط الهادي». (لوآسيا)، وتمخض هذا الاجتماع عن تأسيس «الائتلاف الآسيوي لمنظمات حقوق الإنسان»، الذي يهدف إلى دعم عمل المنظمات المستقلة وتعزيز قدراتها في النضال من أجل حقوق الإنسان.

وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤، تأسست «اللجنة الآسيوية لحقوق الإنسان»، وهي هيئة مستقلة تسعى لتحقيق مزيد من الوعي بحقوق الإنسان في منطقة آسيا، وتعبئة الرأي العام الآسيوي والدولي من أجل إعانة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وإنصافهم.

واعترافاً بالأثر المتنامي لمنطقة آسيا والمحيط الهادي في النضال العالمي للقضاء على انتهاكات حقوق الإنسان، اختيرت اليابان لتكون ملتقى لممثلي منظمة العفو الدولية من مختلف أنحاء العالم في اجتماع المجلس الدولي المقبل؛ إذ يُعقد اجتماع المجلس الدولي لعام ١٩٩١ في آسيا لأول مرة، وسوف يحضره أعضاء منظمة العفو الدولية من ٧٠ بلداً ونيّف. □

كانغ هي – صول وابنته، أفرج عنهما إبان حملة عام ١٩٩٠ حول كوريا الجنوبية، وقد كتبا إلى منظمة العفو الدولية يقولان: «لقد انتصرنا! نشكركم على تشجيعكم».

انتهاكات حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادي

ليس ثمة دليل يُذكر على أن ظاهرة اعتقال سجناء الرأي في طريقها للاختفاء من منطقة آسيا والمحيط الهادي. ولئن كان من المؤكد أن آلاف سجناء الرأي ممن لبثوا في السجن مدداً طويلة، وغيرهم من السجناء السياسيين، قد أُطلق سراحهم في بعض البلدان خلال العقد الماضي، فلا يكاد يمر يوم دون أن يتعين على مجموعات ودعاة حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادي أن تتخذ إجراء أو آخر رداً على اعتقالات جديدة. ويعمل أعضاء منظمة العفو الدولية في المنطقة، في العالم أجمع، من أجل إطلاق سراح جميع سجناء الرأي، ومنهم من لبثوا في السجن عشرات السنين، بدون وجه حق، والمخزي أنهم أصبحوا طي النسيان.

ليس الاضطهاد سمة ينفرد بها نظام سياسي معين في المنطقة دون غيره؛ ففي فيتنام، لا تزال «الدعاية المعادية للنظام الاشتراكي» جريمة يُعاقب عليها بالسجن. وفي إندونيسيا، كانت الكتابات أو التعاليم التي تُعدّ غير متمشية مع أيديولوجية الدولة المعروفة باسم «بانكاسيلا»، هي «الجريمة» التي اقترفها عشرات من سجناء الرأي. وفي كوريا الجنوبية، قد يحتجز سجناء الرأي لأجل غير مسمىً إن لم «يتنصلوا» من معتقدات شيوعية، ربما لم يكونوا قد أقروا بها أصلاً؛ وقد يُحتجزون بسبب حيازتهم كتاباً نُشر في كوريا الشمالية.

إن الانتهاكات المفجعة لحقوق الإنسان التي تتصدّر عناوين صحف العالم – مثل تقتيل المتظاهرين أمام كاميرات التلفزيون، او إعدام آلاف الأشخاص خارج نطاق القضاء، أو «اختفاؤهم» – هذه الانتهاكات تحجب أنظار العالم عن المآسي الشخصية لسجناء الرأي أنفسهم؛ فالجهود المنظمة التي تبذلها السجون بغية تحطيم إرادة السجناء، قد يضاهيها في العالم الخارجي ما يكابده ذووهم من الفقر والجوع والمرض؛ ووفاة الأطفال الذين لا يجدون من يعولهم بعد سجن آبائهم لهي ثمن آخر يدفعه سجناء الرأي.

وإزهاق أرواح الآلاف أو عشرات الآلاف هو جانب آخر من الصورة القاتمة لحقوق الإنسان التي طال العهد بها في منطقة آسيا والمحيط الهادي. فقد كان الصراع المرير الذي شهدته سري لنكا خلال جزء كبير من عقد الثمانينيات، هو الإطار الذي وقعت فيه الآلاف من حالات «الاختفاء» والإعدام خارج نطاق القضاء؛ ومما مهّد السبيل لهذه الانتهاكات الصلاحيات الواسعة الممنوحة لقوات الأمن بموجب قانون حالة الطوارئ التي ما زالت تخيم على البلاد منذ عام ١٩٨٣. وقد بلغت هذه الانتهاكات المرتكبة على أيدي قوات الحكومة، حداً لم تبلغه من قبل عام ١٩٨٩، عندما عمدت قوات الأمن إلى قمع مجموعة المعارضة المسلّحة المعروفة باسم «جاناثا فيموخثي بيرامونا».

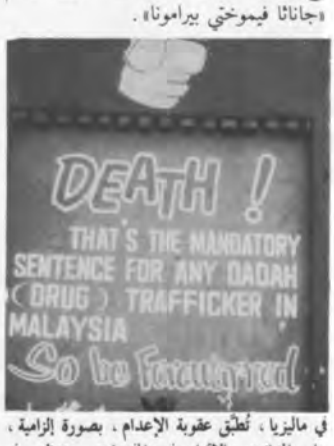

في ماليزيا، تُطبق عقوبة الإعدام، بصورة إلزامية، على المدانين بالاتجار في المخدرات. وتظهر في الصورة إحدى لوحات الإعلانات في الموانئ الجوية والمدن، تتوعد مرتكبي هذه الجريمة بعقوبة الموت. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، أُعدم ما لا يقل عن ٩٧ رجلاً وامرأة في ماليزيا بتهمة الاتجار في المخدرات.

إن بواعث قلق منظمة العفو الدولية في منطقة آسيا والمحيط الهادي ليست حديثة العهد؛ فقد كان التعذيب منتشراً على نطاق واسع في أفغانستان، وكان محوراً لنشاط منظمة العفو الدولية، قبل اجتياح القوات السوفياتية للبلاد عام ١٩٧٩. وكان الحصول على معلومات أمراً بالغ الصعوبة؛ ولكن تبين – كما كشف تقرير هام نشرته المنظمة عام ١٩٨٦ – أن السجناء المحتجزين لدى أجهزة الاستخبارات الأفغانية قد تعرّضوا للتعذيب بصورة روتينية، وبحضور موظفين سوفيات، في أحيان كثيرة.

وانسحبت القوات السوفياتية من أفغانستان في أوائل عام ١٩٨٩، غير أن الصراع المسلح، وانتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة، لم تتوقف. وازداد قلق منظمة العفو الدولية ليس فقط بسبب أفعال قوات الحكومة، وإنما أيضاً معاملة السجناء من قبل قوات «المجاهدين» المعارضة التي تنشط في مختلف أجزاء البلاد وتسيطر عليها.

لقد تطلّبت أزمات حقوق الإنسان في مختلف أنحاء المنطقة اتخاذ إجراء فوري؛ فالحركات الجماهيرية التي قامت تطالب بحقوق الإنسان الأساسية، والتي اكتسحت الصين وميانمار في نهاية الثمانينيات، قُمعت بقتل آلاف من الناس أو سجنهم. وفي حزيران/يونيو ١٩٨٩، في أعقاب انتشار الجيش في شوارع بكين، ناشدت منظمة العفو الدولية السلطات الصينية منع حدوث المزيد من أعمال القتل التعسفي، وإصدار توجيهات إلى الجنود بعدم اللجوء إلى استعمال القوة المميتة ضد المتظاهرين المسالمين. وكانت المنظمة، قبل ذلك بسنة، قد بعثت بمناشدات مماثلة إلى سلطات ميانمار (بورما آنذاك)، عندما فُتحت النار على المتظاهرين المسالمين، فسقط الآلاف قتلى.

لقد أوجد الصراع المسلّح، سواء المحلي أو الدولي، المناخ الملائم لحدوث انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان على مدى العقد الماضي. ففي ولاية جامو وكشمير الهندية، اعتُقل آلاف الأشخاص، وقُتل عشرات المدنيين العزل، عمداً وبصورة تعسفية، على أيدي القوات الحكومية في أثناء ما اتخذته من تدابير لقمع حملة عنيفة تدعو للاستقلال عن الهند.

ومنذ أواسط السبعينيات، ظلت المعارضة المسلحة لحكومة بنغلاديش في أصقاع تشيتاغونغ سياقاً للاعتقالات التعسفية الواسعة النطاق. والتعذيب، والإعدام خارج نطاق القضاء، لأبناء القبائل العزّل. وعلى مدى الثمانينيات، سجلت منظمة العفو الدولية هذه الانتهاكات جميعاً.

وفي عام ١٩٨٩، اندلع الصراع المسلّح في جزيرة بوغينفيل، في بابوا غينيا الجديدة، عندما حاولت إحدى المجموعات الاستقلال بالجزيرة، والحصول على تعويض بسبب تضرر البيئة الناجم عن تعدين النحاس. فلم تلبث الحكومة أن أعلنت حالة الطوارئ، التي منحت قوات الأمن صلاحيات واسعة للقبض على الأشخاص، واعتقالهم، والحجز على ممتلكاتهم. وقد سجلت منظمة العفو الدولية أعمال التعذيب، وسوء المعاملة، والإعدام خارج نطاق القضاء، التي ارتكبتها قوات الحكومة المكافحة للتمرّد.

بل ما زالت انتهاكات حقوق الإنسان تحدث حتى في بلدان تعهّدت حكوماتها الجديدة بوضع حدّ لها؛ وكان سقوط فرديناند ماركوس في الفلبين عام ١٩٨٦، قد أنعش الآمال في إنهاء حقبة من التعذيب، وحوادث «الاختفاء»، والإعدام خارج نطاق القضاء. ولطالما صرّحت الحكومة الجديدة، برئاسة كورازان أكينو،

منظمة العفو الدولية – نحو التسعينيات

بالتزامها بحماية حقوق الإنسان، ولكنها تقاعست عن تحقيق ذلك. وخلال عام ١٩٨٩ وحده أعدم أكثر من ٢٠٠ شخص خارج نطاق القضاء – فيما يبدو – و«اختفى» العشرات، وتواترت أنباء التعذيب.

وفي باكستان، أخذت حكومة بي نظير بوتو، التي تولّت الحكم من كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ حتى آب/أغسطس ١٩٩٠، على نفسها أيضاً عهداً بحماية حقوق الإنسان؛ فخُفّفت جميع أحكام الإعدام، وأُطلق سراح معظم السجناء السياسيين الذين أدينوا من قبل محاكم عسكرية خاصة، بموجب عفو. إلا أن اضطهاد أتباع الطائفة الأحمدية الدينية ما زال مستمراً؛ فقد يُسجن الأحمديون مدة أقصاها ثلاث سنوات لمجرّد أنهم اعتبروا أنفسهم مسلمين، أو مارسوا الشعائر الدينية الإسلامية. وما زال «قانون الحدود» ساري المفعول، وهو القانون الذي قد تُعاقب النساء بموجبه عقوبات تعتبرها منظمة العفو الدولية قاسية ومهينة.

وقمع المعتقدات الدينية أمر واسع الشيوع في منطقة آسيا والمحيط الهادي؛ فرجال الدين البوذيون والمسيحيون هم في عداد سجناء الرأي المحبوسين في فيتنام. أما في الصين، فمنذ عام ١٩٤٩، يُحاكم المسيحيون البروتستانت والكاثوليك والبوذيون التبتيون، ثم يُزجّ بهم في السجون حيث يقضون مدداً طويلة، زادت في بعض الحالات على ٢٠ عاماً، وذلك لرفضهم الانضمام إلى المؤسسات الدينية «الوطنية». وقد شهد عام ١٩٨٩ تعرّض أعضاء المجموعات الكنسية السرّية لحملة جديدة من الإجراءات المشددة.

لقد ظل القمع الفكري سائداً في هذه المنطقة عشرات من السنين؛ ففي إندونيسيا، قُبض على أكثر من مليون شخص في أعقاب محاولة انقلاب عسكري فاشلة جرت عام ١٩٦٥، وذلك بسبب الاشتباه في علاقتهم بالحزب الشيوعي المحظور. وعلى الرغم من إطلاق سراح معظمهم في أواخر السبعينيات، ما زال مئات الآلاف من سجناء الحزب الشيوعي الإندونيسي السابقين – الذين لم يُحاكم أكثرهم قط – يخضعون لقيود صارمة. ولابد من أن تُجرى لهم «غربلة أيديولوجية» قبل السماح لهم بالإدلاء بصوتهم في الانتخابات، أو مزاولة مهن معيّنة؛ وكثيرون منهم فُرضت عليهم الإقامة الجبرية في بيوتهم، أو لا يُسمح لهم بمغادرة قريتهم أو مدينتهم.

كما لبث آلاف من السجناء سنوات يقاسون الأشغال الشاقة في معسكرات «إعادة التهذيب» الفيتنامية، بسبب علاقتهم بالإدارة السابقة. وقد أُطلق سراح معظمهم بموجب قرارات عفو شاملة عام ١٩٨٨، وإن كان ١٠٠ – على الأقل – لا يزالون قيد الحبس، حسبما تفيد الأنباء الواردة. وقد اتخذت الحكومة الفيتنامية خطوة إيجابية إذ أعلنت مؤخراً عن اعتزامها إلغاء هذه المعسكرات بالتدريج.

أما في كوريا الجنوبية، فأي شخص يُشتبه في أنه على علاقة غير مصرّح بها بكوريا الشمالية يكون معرضاً للسجن. وقد أُطلق سراح عدد من مثل هؤلاء السجناء عام ١٩٨٨، بموجب مراسيم عفو أصدرها رئيس الجمهورية روه تايوو. غير أن عام ١٩٨٩ شهد موجة جديدة من الاعتقالات جرت باسم الأمن الوطني، حيث تم التحفظ على أكثر من ٣٠٠ شخص بتهم مثل طباعة أو توزيع كتب من كوريا الشمالية، أو القيام بزيارات غير مصرّح بها لكوريا الشمالية، أو محاولة الاتصال بكوريين شماليين لبحث مسألة إعادة توحيد البلدين الكوريين.

وكان التعذيب أيضاً – ولا يزال – مداراً لنشاط منظمة العفو الدولية منذ وقت بعيد؛ فمنذ عام ١٩٧٥، عندما غزت قوات إندونيسيا تيمور الشرقية، وأعلنت أنها المقاطعة السابقة والعشرون لإندونيسيا، تلقت المنظمة أنباء متواترة عن حدوث انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وفي عام ١٩٨٥، شنّت منظمة العفو الدولية حملة تستند إلى دراسة استغرقت ١٠ سنوات، لأعمال القتل والتعذيب الواسعة النطاق على أيدي القوات الإندونيسية في تيمور الشرقية. فمنذ عام ١٩٨٩ – وعلى الرغم من الدعاية المكثفة لـ «فتح» الجزيرة أمام السياحة والتجارة–والأنباء تتواتر عن المحاكمات الجائرة، والتعذيب في حجز الشرطة والجيش، وحوادث القتل السياسي، و«الاختفاء». وقدّمت منظمة العفو الدولية معلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان في تيمور الشرقية إلى اللجنة الخاصة بالتخلص من الاستعمار التابعة للأمم المتحدة، في آب/أغسطس ١٩٩٠، اعتقاداً منها بأن اللجنة حري أن تقف على أوضاع حقوق الإنسان في هذا الإقليم، إذ هي تقوم بأبحاثها. وكانت منظمة العفو الدولية قد لفتت أنظار العالم، عام ١٩٨٧ إلى التعذيب الذي كان يُمارس على نطاق واسع في كمبوتشيا (كمبوديا الآن).

هذا وقد مُنعت منظمة العفو الدولية من زيارة عدة بلدان في المنطقة، مما حال بينها وبين التحقيق في بواعث قلقها في هذه البلدان. فالصين ولاوس وميانمار (بورما) وسري لنكا وكوريا الشمالية، جميعها أوصدت أبوابها دون منظمة العفو الدولية. وليشت الهند أكثر من ١٠ سنوات ترفض أن يزورها وفد من المنظمة. وعلى الرغم من ذلك، أحرزت منظمة العفو الدولية تقدماً ملموساً في نشاطها، حتى بالنسبة للبلدان «المغلقة»؛ إذ تمخضت الأبحاث المتواصلة عن معلومات ذات شأن عن انتهاكات حقوق الإنسان في هذه البلدان. وقد نشرت المنظمة عدّة تقارير هامة عن طائفة كبيرة من قضايا حقوق الإنسان في الصين – ولم تكف عن العمل من أجل إطلاق سراح سجناء الرأي؛ ووضع حدّ للتعذيب وعقوبة الإعدام. وكانت ميانمار أيضاً مداراً لعدة تقارير، ولنشاط دؤوب من أجل السجناء، كما كانت محوراً لجهود متضافرة من جانب أعضاء المنظمة في مختلف أنحاء العالم.

وقد بدت الحكومات في الآونة الأخيرة أكثر استعداداً لبحث حقوق الإنسان مع منظمة العفو الدولية، أو السماح للمنظمة بزيارة بلدانها. ففي عام ١٩٨٩، مثلاً، زارت المنظمة فيتنام للمرة الاولى منذ ١٠ سنوات، وأجرت اتصالات بناءة مع الحكومة حول مجموعة من قضايا حقوق الإنسان. وفي عام ١٩٩٠، وافقت حكومة هندية جديدة، من حيث المبدأ، على استقبال وفد من منظمة العفو الدولية، وعلى دراسة إمكانية زيارة المنظمة للبنجاب، وغيرها من المناطق التي أُبلغ عن حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان فيها. □

عقوبة الإعدام

لقد تجلت القسوة البالغة التي تتميز بها عقوبة الإعدام بأجلى صورها في إندونيسيا، عندما أعدم أربعة رجال، في شباط/فبراير ١٩٩٠، بعد أن لبثوا أكثر من ٢٠ سنة محكوماً عليهم بالإعدام، بتهمة الاشتراك – فيما زُعم – في محاولة الانقلاب العسكري التي جرت عام ١٩٦٥. ولم يُسمح لأي منهم برؤية أقاربه قبل إعدامه رمياً بالرصاص.

وقد حاولت الحكومة الإندونيسية تبرير التأخير الطويل في إعدام من أعدموا في شباط/فبراير بحجة أنهم كانوا مطلوبين في محاكمات أخرى بصفتهم «شهوداً أساسيين». ولكن لم يكن ثمة محاكمات أخرى متعلقة بمحاولة انقلاب عام ١٩٦٥ منذ أكثر من ١٠ سنوات. وتعتقد منظمة العفو الدولية أن هناك اعتبارات سياسية تكمن وراء إعدام هؤلاء، وغيرهم ممن أُعدموا في الآونة الأخيرة. ولقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة حادة في استخدام عقوبة الإعدام في إندونيسيا.

وتُطبّق عقوبة الإعدام في معظم أنحاء المنطقة، ففي الصين، تزعم مصادر غير رسمية أن مئات الأشخاص أُعدموا في أعقاب مجزرة بكين التي جرت في حزيران/يونيو ١٩٨٩. ومن المعلوم أن الإجراءات القضائية في الصين سريعة ومختصرة؛ وكثيراً ما يُتّخذ قرار الإدانة ويتقرر الحكم قبل المحاكمة.

وعلى مدى عام ١٩٨٩، أُعدم في تايوان أكثر من ٦٩ شخصاً، أي نحو ثلاثة أضعاف من أُعدموا عام ١٩٨٨. وقد استمرت الإعدامات بنفس هذا المعدل خلال عام ١٩٩٠.

الصين: رجال الشرطة يستعدون لإطلاق النار على كل من واتغ غويوان، وزو شيانغ شنغ اللذين أدينا بتهمة الإحراق عمداً خلال مظاهرات الاحتجاج التي وقعت في شنغدو عقب انتشار أنباء المذبحة في بكين، وقد أعدما في ٨ تموز/يوليو ١٩٨٩.

وفي ميانمار، صدرت أحكام الإعدام بحق أكثر من ١٠٠ شخص، منذ تموز/يوليو ١٩٨٩. وكان أصغر السجناء المدانين في السابعة عشرة عندما صدر عليه الحكم من قبل محكمة عسكرية.

وقد أُعدم في باكستان ثلاثة أحداث خلال العقد الماضي. وفي بنغلاديش، أعدم محمد سليم عام ١٩٨٦، وهو بعد في السابعة عشرة من عمره، وإن كانت الحكومة قد أنكرت عمره.

إن نزوع بلدان العالم نحو توقيع أشد العقوبات بالمتّجرين في المخدرات، تجلى بصفة خاصة في آسيا؛ ففي كلّ من سنغافورة وماليزيا، تُفرض عقوبة الإعدام، بصورة إلزامية، على من يُضبط بحوزته كمية معيّنة من المخدّرات. وفي عام ١٩٨٧ وحده، أُعدم ١٤ شخصاً في ماليزيا بتهمة الاتجار في المخدرات، وكان من بينهم امرأة في التاسعة والستين من عمرها.

ولكن كان ثمة تقدّم أيضاً؛ فقد أُلغيت عقوبة الإعدام في كلّ من أستراليا، ونيوزيلندا، والفلبين، وكمبوديا، فيما ضُيّق في نيبال نطاق الجرائم المعاقب عليها بالإعدام. وفي نيوزيلندا، يحق لوزير العدل أن يرفض تسليم شخص ما لبلد آخر، إذا كان قانون هذا البلد يسمح بأن يُحكم على المشتبه فيه بالإعدام، أو أن تُنفّذ فيه هذه العقوبة. □

إيران

استمرار انتهاكات حقوق الإنسان

أصدرت منظمة العفو الدولية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ تقريراً يقع في ٦٤ صفحة، بعنوان «إيران: انتهاكات حقوق الإنسان ١٩٨٧ - ١٩٩٠». ويؤكد التقرير على استمرار ارتكاب نمط من انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة على نطاق واسع، وتشمل هذه الانتهاكات عدداً هائلاً من حالات الإعدام عقاباً على جرائم جنائية وسياسية؛ وحبس سجناء الرأي؛ ومحاكمات جائرة في قضايا سياسية وقضايا يعاقب على الجرائم فيها بالإعدام؛ والتعذيب؛ واستخدام العقوبات القاسية وغير الإنسانية والمهينة.

ويبحث التقرير حالات الإعدام السري الجماعي لسجناء سياسيين في النصف الأخير من عام ١٩٨٨. وفي الكثير من الحالات، لم تبلغ السلطات أسر الضحايا بعد بموتهم أو بمكان دفن جثثهم.

وقد سجلت منظمة العفو الدولية أسماء أكثر من ٢,٥٠٠ سجين زعم أنهم أعدموا، ويعتقد أن العدد الحقيقي أعلى من ذلك بكثير. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ طلبت المنظمة من السلطات معلومات عن ٣٢٥ من الضحايا المزعومين، إلا أنها لم تتلق أي رد. والواقع أن السلطات قد امتنعت بصورة متواصلة عن الرد على طلبات للحصول على معلومات عن قضايا معينة، وتكتفي بالقول إنه لا وجود لهذه الانتهاكات.

وقد اعتقل مئات من سجناء الرأي في إيران، دون تهمة أو محاكمة في أغلب الأحيان. ويصف التقرير كيف تم إلقاء القبض على أكثر من ٢٠ شخصا في حزيران/يونيو ١٩٩٠ كانوا قد وقعوا على رسالة مفتوحة تنتقد انعدام الحقوق والحريات في إيران. وكان العديد منهم من المسنين، وبعضهم كان يعاني من مشاكل صحية خطيرة. وقد خشي أن يكونوا قد تعرضوا للتعذيب لإرغامهم على الإدلاء بـ «اعترافات» على شاشة التلفزيون. وفي آب/أغسطس الماضي طلبت منظمة العفو الدولية من السلطات الإيرانية السماح لها بمراقبة محاكمتهم، إلا أنها لم تتلق رداً على طلبها.

ويقضي سجناء رأي آخرون في إيران أحكاماً بالسجن صدرت بحقهم بعد محاكمات غير عادلة أمام المحاكم الثورية الإسلامية. ولا تزيد هذه المحاكمات غالباً عن كونها مجرد إعلان للحكم. وقد لا يبلَّغ المتهمون إطلاقاً بالتهم الموجهة إليهم بالتحديد. فليس هناك من يمثلهم قانونياً ولا يحق لهم استئناف الحكم.

كما أسفرت المحاكمات الجائرة عن تنفيذ آلاف من أحكام الإعدام منذ قيام الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩. ففي عام ١٩٨٩ وحده، شُنق أكثر من ١٠٠ ألف شخص أدينوا من قبل المحاكم الثورية الإسلامية بتهم الاتجار بالمخدرات.

لقد شهد العامان الأخيران ما يبدو كأنه نمط من عمليات القتل السياسي لعناصر المعارضة الإيرانية النشطة في المنفى. وفي حالتين من هذه الحالات على الأقل، كشفت تحقيقات الشرطة عن أدلة على تورط عملاء الحكومة الإيرانية في هذه العمليات.

وناشدت منظمة العفو الدولية الحكومة الإيرانية الإيفاء بالتزاماتها بموجب معاهدات حقوق الإنسان الدولية التي وقعت عليها، وتطبيق حصانات فعّالة لحماية حقوق الإنسان.

أحدث التقارير

بيرو: تلقت منظمة العفو الدولية تقارير من مقاطعة هوانتا بإقليم اياكوتشو، تفيد أن جنوداً وأفراداً من مجموعات الدفاع المدني قاموا في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ باعتقال وقتل ١٦ فرداً من مجموعة اكوينتشا القروية. وكان من بين القتلى عدد من النساء والأطفال.

(فهرس رقم: AMR 46/66/90)

جنوب إفريقيا: لم تتوقف ممارسة اعتقال الأشخاص دون تهمة أو محاكمة في جنوب إفريقيا، وقد أسفرت عن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وهذا التقرير يتضمن بياناً قدمته منظمة العفو الدولية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ إلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة ضد التمييز العنصري توضح فيه دواعي قلقها، وتقدم معلومات عن حالات معينة وتحث الحكومة على إلغاء تشريعات تنص على الحبس الانعزالي لفترة غير محددة.

(فهرس رقم: AFR 53/70/90)

السودان: يعتقل في السودان حالياً أكثر من ٢٥٠ سجين رأي، بما في ذلك ١٩ من الموظفين الصحيين. ويتعرض السجناء للمعاملة السيئة والتعذيب بصورة روتينية. وورد أن طبيباً توفي بسبب التعذيب بعد احتجازه لمدة شهر في مركز اعتقال سري. يسلط التقرير الضوء على الاعتقالات والتعذيب والمعاملة السيئة التي يتعرض لها العمال الصحيون، ويبحث في مزاعم التعذيب التي تدعمها أدلة طبية.

(فهرس رقم: AFR 54/35/90)

تعذيب السجناء وقتلهم في السنغال

منذ أيار/مايو ١٩٩٠ رافق الزيادة الملحوظة في نشاطات المعارضة العنيفة في منطقة كازامانس في جنوب السنغال تقارير تثير القلق حول انتهاكات حقوق الإنسان على أيدي قوات الحكومة. وتشمل الانتهاكات التعذيب الذي ورد بشكل متقطع طوال الثمانينيات في كازمانس، وحوادث إعدام السجناء خارج نطاق القضاء. ويبدو أن الضحايا - ومعظمهم من القرويين في كازامانس - قد اشتبهت السلطات بقيامهم بشن هجمات على أهداف حكومية ومدنية.

وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ قام الجنود الذين يفتشون قرية كانو بحشد رجال القرية وإرغامهم على الاستلقاء على الأرض ثم انهالوا بالضرب على بعضهم. واقتيد خمسة رجال من ذلك المكان وأطلقت النار عليهم. وعثر على جثثهم في وقت لاحق في حقل للأرز.

وقد ورد أن استخدام التعذيب قد ازداد في الثكنات العسكرية ومراكز الشرطة التي تديرها قوات الدرك. كما ورد أن ما لا يقل عن ١٠ أشخاص لقوا حتفهم بسبب التعذيب ما بين أيار/مايو وتشرين الثاني/نوفمبر. وفرّ سيكو ماري (المعروف باسم اغنوكوم) إلى غامبيا في حزيران/يونيو ١٩٩٠. فقد ألقي القبض عليه في غامبيا في أيلول/سبتمبر الماضي وأرغم على العودة إلى السنغال. وأفلح في الهروب والعودة إلى غامبيا، غير أنه اعتقل مرة أخرى وسلم هذه المرة مباشرة إلى المسؤولين السنغاليين. وتوفي بعد مضي أيام معدودة على ذلك، ويبدو أن وفاته أعقبت تعرضه لضرب مبرح في أثناء احتجازه من قبل قوات الدرك.

لقد ناشدت منظمة العفو الدولية الحكومة السنغالية إصدار تعليمات واضحة إلى قوات الأمن تنص على أن قتل السجناء وتعذيبهم محرمان بموجب القانون السنغالي والقانون الدولي. ولم تتلق المنظمة حتى الآن رداً إيجابياً على مناشداتها للسلطات إجراء تحقيق في تقارير عن أحداث الإعدام خارج نطاق القضاء والتعذيب.

الاتحاد السوفياتي

الحقوق القانونية للمتدينين

أصدر البرلمان السوفياتي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ قانوناً جديداً ينظم نشاط المؤسسات الدينية ويمنح حقوقاً كانت محرمة بمقتضى تشريعات سابقة. وكان يُسجن مئات من المتدينين في الماضي بسبب سعيهم لممارسة هذه الحقوق.

بدأ سريان مفعول «قانون حرية الرأي والمنظمات الدينية» في ٩ تشرين الأول/أكتوبر الماضي. ويضمن هذا القانون المساواة بين المواطنين المتدينين في جميع مجالات الحياة العامة ويعتبر جميع الأديان متساوية أمام القانون. ويجوز للهيئات الدينية الآن أن تصبح ذات كيان قانوني عن طريق تسجيل نظامها الأساسي، ويجوز لها بعد ذلك حيازة الأملاك وإنشاء المؤسسات الدينية والخيرية وممارسة أنشطة النشر والطبع والإنتاج لأغراض دينية.

ولا يتوجب على مجموعة المتدينين أنفسهم القيام بتسجيل مجموعتهم.

كانت التعليات الصارمة في الماضي تفرض على المؤمنين تسجيل أنفسهم، مما يعني تخليهم عن حقوق مختلفة، مثل حق التبشير بالإنجيل، والأعمال الخيرية، وتدريس الدين للأطفال، والتحكم بموضوع مواعظهم الدينية، وتعيين رجال الدين لطوائفهم. وكانت الكنائس غير المسجلة تعتبر غير مشروعة، وكان أتباعها يتعرضون لتعطيل مراسمهم الدينية، والطرد من الوظائف، والغرامات، والتفتيش، وحتى للسجن فترات طويلة. وكان الأشخاص الذين يطبعون منشوراتهم الدينية ويوزعونها عرضة للحبس أيضاً.

ومع ذلك فإن القانون الجديد لا ينص على بديل مدني للمستنكفين عن أداء الخدمة العسكرية بدافع الضمير، إلا أن مقترحات بهذا الصدد ستقدم إلى جلسة البرلمان المقبلة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر الماضي علمت منظمة العفو الدولية بسجن ١٦ شاباً في الاتحاد السوفياتي لامتناعهم عن أداء الخدمة العسكرية، وكان معظمهم قد رفضوا أداء الخدمة العسكرية لاسباب دينية.

عقوبة الإعدام

المزيد من التقدم نحو إلغاء الإعدام في إفريقيا

أُلغيت عقوبة الإعدام في قطرين إفريقيين آخرين: ساو تومي وبرينسيبي، وموزمبيق، وذلك في أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ على التوالي.

لقد ألغى القطران المذكوران عقوبة الإعدام عندما قاما بتنقيح دستوريهما لإدخال نظام الأحزاب المتعددة فيه.

ففي ساو تومي وبرينسيبي لم تجر إدانة أحد بتهمة «القيام بأعمال المرتزقة»، وهي الجريمة الوحيدة التي يعاقب عليها بالإعدام بعد إصدار عقوبة الإعدام في عام ١٩٧٩. وورد أن القليلين من سكان الجزيرة وثيقي الصلة هم الذين يؤيدون عقوبة الإعدام.

كما بدأت موزمبيق بتطبيق عقوبة الإعدام في عام ١٩٧٩، في محاولة لردع هجمات العصابات، واتسع نطاق تطبيقها في عام ١٩٨٣ لتشمل جرائم أخرى. وبلغ عدد الذين أعدموا ثمانية وسبعين شخصاً، ونفذت آخر أحكام الإعدام في أيار/مايو ١٩٨٦.

بيرو

موجة جديدة من الانتهاكات

بعد فترة من الهدوء المؤقت في ورود انتهاكات حقوق الإنسان منذ تولي الرئيس ألبرتو فوجيموري زمام السلطة في تموز/يوليو الماضي، حدث تصاعد كبير في عمليات «الاختفاء» والإعدام خارج نطاق القضاء، بما في ذلك وقوع مذبحتين. وعلى الرغم مما أعلنه الرئيس عن عزمه احترام حقوق الإنسان وتشجيعها وإنشاء لجنة قومية لحقوق الإنسان، فإنه لم يطبق إجراءات معينة بهذا الصدد.

في ٢٢ آب/أغسطس الماضي ورد أن ١٦ فلاحاً من مجموعة أكويتشا قرب يوتشوراكي، بمحافظة هوانتا، بمقاطعة أياكوتشو، قد قتلوا على أيدي جنود ومجموعات دفاع مدني خاضعة لقيادة عسكرية، فيما يبدو وكأنها حوادث إعدام خارج نطاق القضاء. وقد وقع هذا الحادث بعد رفض زعماء مجموعة أكويتشا قبول طلب من الجيش ومجموعات الدفاع المدني للتعاون في مواجهة مخططة مع مجموعة سيندرو لومينوسو، وهي مجموعة معارضة مسلحة تمارس نشاطها في المنطقة. وبعد مضي ثلاثة أيام على المواجهة، ورد أن ٥٠ جندياً ونحو ١٠٠ عضو من مجموعات الدفاع المدني اعتقلوا ١٦ فرداً من المجموعة المذكورة، وقتلوهم، بما في ذلك النساء والأطفال.

وفي منتصف تشرين الأول/أكتوبر الماضي، عثر على ١٨ جثة عليها آثار ضرب وطلقات نارية في قبر جماعي في منطقة سان بيدرو دي كاتشي بمحافظة هيومانغا بإقليم آياكوتشو. وورد أن تسعاً من هذه الجثث هي لمجموعة من الفلاحين ألقي القبض عليهم من قبل جنود من قاعدة كاسترو بامبا العسكرية، ومن قبل مجموعات الدفاع المدني. وقد أنكرت السلطات أي معرفة باعتقالهم. □

من اليمين الى اليسار: المحتجزون كينيث ماتيبا، وتشارلز روبيا، وجورج أنيونا.

كينيا

حبس منتقدي حكم الحزب الواحد

احتجز منذ تموز/يوليو ١٩٩٠ بموجب أوامر اعتقال إدارية لأمد غير محدد داعيتان بارزتان من دعاة إقامة نظام حكم متعدد الأحزاب في كينيا، وهما كينيث ماتيبا وتشارلز روبيا، وسجين رأي سابق هو راليا أودينغا، وذلك منذ البدء بآخر حملة لقمع منتقدي حكومة الرئيس دانيال آراب موي.

كما سُجن أربعة آخرون من منتقدي الحكومة، من بينهم جورج أنيونا، وهو عضو سابق في البرلمان، وإدوارد أيوغي، أستاذ علم النفس التربوي، ومن المحتمل الحكم عليهم بالسجن عشر سنوات بتهمة «إثارة الفتنة». ومن المقرر تقديمهم للمحاكمة في أوائل عام ١٩٩١. كما أن هناك ما لا يقل عن ٢٠ شخصاً آخرين، أفرج عن بعضهم بكفالة، لا يزالون بانتظار محاكمتهم، وقد يواجهون أحكاماً بالسجن لفترات طويلة بتهمة حيازتهم – حسبما زعم – «لمطبوعة تثير الفتنة» (مثل نشرة «إفريقيا كونفيدينشال»، وهي نشرة إخبارية شائعة الانتشار تصدر في لندن) أو مطبوع محظور.

وقد ورد أن العديد ممن ألقي القبض عليهم منذ تموز/يوليو ١٩٩٠ قد تعرضوا للتعذيب أو المعاملة السيئة، ومن بين هؤلاء كويغي وا واموير – زعيم معارضة منفي لاجئ بالنرويج – الذي ظهر في الاحتجاز بنيروبي في ظروف غامضة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠. ووجهت له ولاثنين من المحامين البارزين تهمة الخيانة، وهي تهمة عقوبتها الإعدام. وقد منعوا من الاتصال بممثلين قانونيين، ويزعمون أنهم تعرضوا للتعذيب. ولم يحدد موعد لمحاكمتهم التي سيحاكم فيها أيضاً خمسة من أقربائهم بتهمة التستر على الخيانة. □

أكثر من مليون عضو!

يربو عدد أعضاء منظمة العفو الدولية الآن على مليون عضو، وتشير المعلومات المستقاة من الأرقام المتاحة لعام ١٩٩٠ أن المنظمة تضم أكثر من ١,١٠٠,٠٠٠ من الأعضاء والمشتركين والمتبرعين بانتظام في أكثر من ١٥٠ دولة.

سوريا/لبنان

تقارير عن حوادث إعدام خارج نطاق القضاء

ورد أن ما لا يقل عن ٣٠ شخصاً من أنصار العماد ميشال عون قد أعدموا خارج نطاق القضاء عقب اعتقال القوات السورية لهم في ١٣ – ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠.

وقد وقعت عمليات القتل بعد قيام قوة مشتركة من الجنود السوريين والجيش اللبناني بشن هجوم عسكري في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ضد القوات المناصرة للعماد عون. وكان العماد عون معارضاً للحكومة اللبنانية برئاسة الياس هراوي. وقد اندحرت قوات العماد عون فعلياً بعد قتال راح ضحيته مقاتلون من الجانبين وأسفر عن التجاء العماد عون الى السفارة الفرنسية في بيروت.

وقبل إن الكثير من ضحايا الإعدام خارج نطاق القضاء – حسبما زعم – كانوا من جنود جيش العماد عون، الذين جردوا من ثيابهم وأوثقت أيديهم خلف ظهورهم قبل إطلاق النار عليهم من مسافة قريبة. وأشارت بعض التقارير إلى أن مدنيين، من بينهم أطفال، قد أعدموا أيضاً إعداماً خارج نطاق القضاء على أيدي القوات السورية في قرى اعتبرت متعاطفة مع العماد عون. ويبدو أنه من بين القتلى عشرة من أفراد أسرة واحدة في قرية دير الوحش.

وقد ناشدت منظمة العفو الدولية الحكومة اللبنانية بإجراء تحقيق رسمي في هذه المزاعم واتخاذ إجراءات لمنع ارتكاب عمليات قتل أخرى. وحثت المنظمة السلطات السورية على التحقيق في الدور الذي لعبته قواتها بالذات في هذه الحوادث. كما ناشدت المنظمة السلطات اللبنانية والسورية أيضاً ضمان سلامة السجناء المحتجزين لديها. □

بابوا غينيا الجديدة

واجهت قوات الأمن الحكومية معارضة مسلحة ما بين أوائل عام ١٩٨٩ وآذار/مارس ١٩٩٠ في جزيرة بوغانفيل، فكان أن ردت عليها باستخدام العنف والمعاملة السيئة والإعدام خارج نطاق القضاء. وقد أصدرت منظمة العفو الدولية تقريراً بعنوان «بابوا غينيا الجديدة: انتهاكات حقوق الانسان في جزيرة بوغانفيل»* يركز الأضواء على ١٩ حالة من حالات الإعدام خارج نطاق القضاء، أو الموت بعد التعرض للتعذيب، وعلى ٥٠ حالة أخرى من حالات التعذيب أو المعاملة السيئة على أيدي قوات الأمن.

* (فهرس رقم: ASA 34/05/90).

النشرة الإخبارية لمنظمة العفو الدولية تصدر شهرياً في أربع لغات لتحمل إليكم الأنباء حول بواعث قلق منظمة العفو الدولية وحملاتها في شتى أنحاء العالم، إلى جانب التقارير التي تتسم بالدقة والاستقصاء. ويمكن الحصول على النشرة الإخبارية من منظمة العفو الدولية (انظر العنوان أدناه).

AMNESTY INTERNATIONAL PUBLICATIONS, 1 Easton Street, London WC1X 8DJ, United Kingdom.